التخطيط الإقتصادى

لمحافظات قناة السويس

إعداد

محمد ربيع عبدالظاهر

المعيد بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب- جامعة بنى سويف .

اشراف

أ.م.د/ محمد عبدالعزيز يوسف

أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد

كلية الآداب- جامعة بنى سويف .

المستخلص

يستخلص من دراسة البحث أن مساحة المناطق الملائمة للتخطيط الزراعي بمحافظات قناة السويس بلغت ١٤٤٠.٤ كم٢، مقسمة إلى ثلاثة أقسام بنسب بلغت ٣٤.٦٪ و ٤٢.٦ %و ٢٢.٨ % من إجمالي المساحة المكانية المقترحة للتخطيط الزراعي، هذا وبلغت مساحة المناطق الملائمة للتخطيط الصناعي بمحافظات القناة ٣.٩ ألف كم٢، مقسمة على ثلاث درجات ملائمة مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة بنسب بلغت ٥٣٪ و ٣١.٨ % و ١٥.٢ % على الترتيب من إجمالي المساحة المكانية المقترحة للتخطيط الصناعي، بلغت مساحة المناطق الملائمة للتخطيط السياحي ١٠٠٦.٨ كم٢، موزعة بنسب بلغت ٢١.١٪ و ٣٥.٣ % و ٤٣.٦ % على الترتيب من إجمالي المساحة المكانية المقترحة للتخطيط السياحي بمنطقة الدراسة، وتوصى الدراسة بضرورة توطين المشروعات السياحية كالقري والمنتجعات السياحية، وخاصة فى المناطق ذات الملائمة المرتفعة والتي تبلغ مساحتها ٢١٢.٧كم٢ بنسبة بلغت ٢١.١٪ من إجمالي المناطق الصالحة للتخطيط السياحي بالمنطقة

الكلمات الدالة : التخطيط الزراعى، التخطيط الصناعى، التخطيط السياحى، الملائمة المكانية .

Abstract
Economic Planning of Suez Canal Governorate

It is concluded from the research study that Suitable areas for agricultural planning of Suez Canal governorate approximates 1440.4 km 2, as divided into three sections with percentage of 34.6%, 42.6% and 22.8% of the total area. In this respect, Suitable areas for industrial planning in the governorate of Suez Canal approximates 3.9 thousand km 2, divided into three suitable high, medium and low levels of 53%, 31.8% and 15.2% respectively of the total proposed spatial area. Such suitable areas for tourism planning is 1006.8 km2,and they are distributed by 21.1%, 35.3% and 43.6% of the total proposed spatial areas for tourism planning in the study area.

مقدمة

ومن أهم أهداف التخطيط الإقليمي والتي توضع في الاعتبار تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة وخاصة بين المناطق الحضرية والريفية، وبين النطاقات الزراعية والأقاليم الصناعية بكل مستوياتها، ويشترط لإتمام الدراسة التخطيطية الصحيحة تكامل الدراسات المسحية مثل الدراسة الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية والعمرانية، لبناء تخطيط مستقبلي مبنى على أسس علمية دقيقة، فضلاً عن اهتمامه بخصائص الاقليم المختلفة ومشاكلها وكيفية حلها ومعالجتها وتحديد سبل تنمينها .

وتهتم الدراسة الحالية بمحافظات قناة السويس والتى تتخذ بعداً مكانياً مميزاً أسهم في وقوعها ضمن الاقليم الأفروأسيوي، وإشرافها على ممرين مائيين مهمين البحر المتوسط والبحر الأحمر، علاوة على اختراق قناة السويس لها ومن ثم تنوع موانيها البحرية، هذا وقد ساهم الموقع أيضا في سهولة اتصالها بطرق الملاحة البحرية العالمية، وبالتالي جذب الاستثمارات وتسويق المنتجات ووضعها على خريطة الموانئ اللوجستية العالمية، بالإضافة إلى تنوع مواردها الطبيعية وثرواتها، الأمر الذى وضعها على الخريطة التنموية المصرية، وخاصة في الآونة الأخيرة بعد تبنى الدولة لسياستها الاقتصادية وتدعيم المشروعات الكبري بها.

موقع منطقة الدراسة

تقع محافظات قناة السويس فى الركن الشمالي الشرقي لجمهورية مصر العربية، بين دائرتي عرض ٣٣″ ٥٨′ ٢٨° و ٥١″ ٢١′ ٣١° شمالاً و خطى

طول ٣″ ٤٥′ ٣١° ، ٥٢″ ٥٥′ ٣٢° شرقا، وتبلغ مساحتها ١٦٢٢٥.٦كم٢، والذى يعادل ١.٤ % من اجمالي مساحة الجمهورية، وتتكون المنطقة من المحافظات الثلاث (السويس – الإسماعيلية – بورسعيد) التى تتخذ الشكل الشريطي الطولي، ويحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب محافظتي البحر الأحمر وبنى سويف ومن الشرق محافظة شمال سيناء ومحافظة جنوب سيناء ومن الغرب محافظات دمياط والدقهلية والشرقية والقاهرة والجيزة .

وتأثرت محافظات قناة السويس بموقعها الفلكي من حيث وقوع أطرافها الشمالية على النطاق الساحلي للبحر المتوسط، ذو المناخ المعتدل الجاف صيفا الدافئ الممطر شتاءً، أما الأجزاء الجنوبية فتمتد مساحات كبيرة منها في الجنوب الغربي ضمن الإقليم الصحراوي الجاف، وبهذا يمتاز مناخ جنوب المنطقة والظهير الصحراوي الشرقي المتاخم لسيناء وبالتحديد في وسط المنطقة بالجفاف وسطوع الشمس لفترة طويلة حتى فى فصل الشتاء، هذا ويمتد تأثير الموقع الفلكى إلى الأنشطة الاقتصادية والعمران وكافة استخدامات الأراضي، وتحديد مدى صلاحية الأراضي للتخطيط الاقتصادي بمحافظات قناة السويس .

وشهدت محافظات قناة السويس زيادة سكانية مطردة بلغت نحو ٢.٨ مليون نسمة عام ٢٠١٧ ، وذلك بمعدل تغير بلغ ٢٦.٦٪ بتغير مطلق مقداره ٧٤٥.٨ألف نسمة خلال الفترة التعدادية ٢٠٠٦-٢٠١٧، كما بلغت الكثافة السكانية الصافية ١٢٠٠ نسمة /كم٢، وسوف يؤدى إستمرار معدل النمو السكاني السنوي في التزايد إلى فرض قيوداً على خطط التنمية المختلفة؛ وذلك لأن النمو السكاني السريع يصاحبه ارتفاع في الكثافة السكانية مما يمثل ضغطاً

على الموارد والخدمات بمحافظات المنطقة، لذا لابد من مراعاة التوازن بين الزيادة السكانية والزيادة الإنتاجية وخاصة في القطاعات التنموية الأساسية .

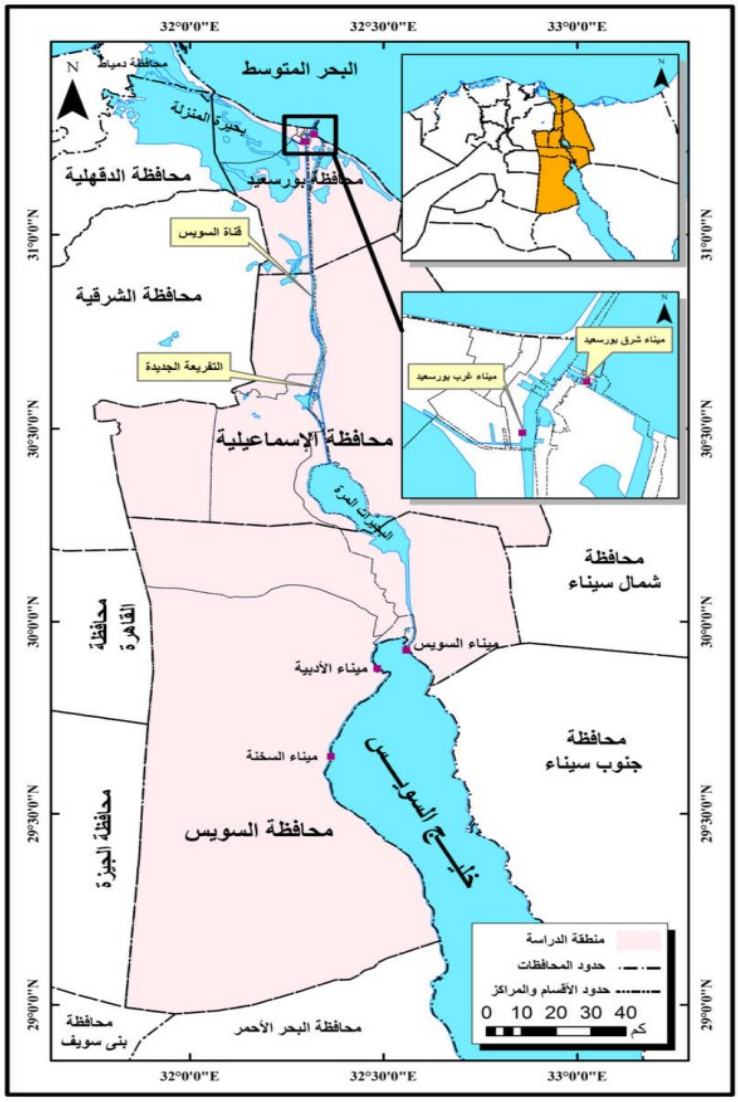

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٦) : خريطة التقسيم الإداري لمحافظات قناة السويس،
الرابط التالى متاح عبر : http://www.capmas.gov.eg /

شكل (١) موقع محافظات قناة السويس

بلغت المساحة المأهولة بالأنشطة ٢٣١٧ كم٢ وهو ما يعادل ١٤.٣٪ من إجمالي مساحتها الكلية، وهو ما يعطي صورة عامة عن ضآلة المساحة المأهولة مقارنة بالمساحة الإجمالية، لذا يستوجب الأمر إعادة تخطيط المنطقة من خلال رؤية تخطيطية تضع فى الاعتبار المناطق الواعدة الصالحة للتنمية الاقتصادية والعمرانية، وبناءً على ما سبق يتضح أن المنطقة لديها القدرة على استيعاب الزيادة السكانية المستقبلية والمُقدرة بنحو ٣.٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٧، وبالتالي فهي مؤهلة للتخطيط لاجتذاب أقطاب نمو جديدة نحو هذه المنطقة مثل مدن بورسعيد الجديدة والإسماعيلية الجديدة والسويس الجديدة، وخاصة بعد تبنى الدولة سياسة تنموية تهدف للاستفادة من موقع المنطقة وقناة السويس ومعطياتها الاقتصادية والتنموية المختلفة، ومن ثم تنمية هذا المحور المهم تنمية شاملة تشمل كل المجالات التخطيطية .

أسباب اختيار الموضوع :

جاء اختيار منطقة محافظات قناة السويس في إطار التخطيط الإقتصادى لاعتبارات عديدة أهمها :

-تفرد منطقة الدراسة بخصائص موقعية عن غيرها من الأقاليم المصرية، حيث تقع ضمن إقليم قناة السويس التخطيطي، والذى يشمل محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس .

- تركز العديد من الثروات والموارد الطبيعية والبشرية بها مما يساعد على وجود البنية الأساسية الصالحة للتخطيط التنموي للعديد

من المشروعات الصناعية، ولعل ذلك يتضح من خلال الإهتمام الوافر من قبل الدولة بالمنطقة لتنميتها اقتصادياً وعمرانيا .

-انفراد المنطقة بإحتوائها على الموانئ البحرية المهمة مثل ميناء شرق التفريعة وغرب بورسعيد والأدبية والسخنة، الأمر الذى زاد من أهميتها على خريطة النقل البحري العالمي والتنافسية بفضل مواقع هذه الموانئ وسهولة الوصول إليها والاتصال بها من خلال وقوعها من محاور التجارة العالمية، ومن ثم فقد ارتفعت قيمة المنطقة لوجستياً.

الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات التى تناولت منطقة الدراسة ولعل أهمها :

دراسة عبير إبراهيم عبد االله، النقل فى اقليم قناة السويس ودوره فى التنمية الاقتصادية ، وتناولت الدراسة النقل البرى بالاقليم، وتوزيع شبكة الطرق والمركبات الداخلية على مستوى محافظات القناة، والنقل بالسكك الحديدية وخطوط الأنابيب، كما تناولت الدراسة النقل المائي والموانئ البحرية مثل ميناء السويس والأدبية والعين السخنة، ثم دور النقل في التنمية السياحية، وأخيراً دور النقل في بعض أوجه التنمية الاقتصادية مثل الصناعة والزراعة والسياحة

دراسة السيد الكراكتلي عن التنمية الزراعية في محافظة الاسماعيلية، وتناول فيها العوامل الجغرافية المؤثرة في التنمية الزراعية، ثم دراسة المحاصيل الزراعية من محاصيل حقلية وخضر وفاكهة ومحاصيل شجرية، فضلا عن دراسة الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، وأخيرا امكانات التنمية الزراعية والتصور المستقبلي .

دراسة إيناس صبري بندراى عن الصناعة فى محافظة الاسماعيلية، وتناولت فيها نشأة الصناعة وتطورها في محافظة

الاسماعيلية والتوزيع الجغرافي للصناعة و الأنشطة الصناعية و عوامل التوطن الصناعي ومستقبل التنمية الصناعية في المحافظة .

دراسة منى محمد أحمد محمد السيد عن تنمية الموارد الاقتصادية في محافظة السويس، تناولت فيها العوامل الجغرافية المؤثرة فى استغلال الموارد الاقتصادية، بالمحافظة، وتنمية القطاع الصناعي والزراعي والسياحي بالمحافظة، فضلا عن نماذج تطبيقية للتنمية الاقتصادية على المحافظة .

دراسة نيفين فاروق أبوالعلا عن التنمية الاقتصادية في محافظات قناة السويس، تناولت فيها أشكال التنمية الاقتصادية المختلفة، من تنمية الزراعية وصناعية وسياحية ونقل واخيرا مستقبل التنمية الاقتصادية ومشكلاتها .

أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف هذه الدراسة فى العديد من النقاط لعل أبرزها :

- إلقاء الضوء على أهمية موقع محافظات قناة السويس على المستوى المحلى والإقليمي والدولي، والوقوف على أوجه التخطيط المثالي لكافة إمكانياتها بما يتناسب مع أهميتها.
- إبراز أهمية محافظات قناة السويس كأحد دعائم التنمية الشاملة فى مصر
- العمل على التوصل إلى نموذج تخطيطي يتناسب مع ظروف المنطقة وسكانها ومكانتها بين المحافظات المصرية .
- مشاركة صانعى القرار والمخططين على معرفة الوضع العام لإمكانات التنمية الشاملة للمنطقة التي هي هدف أصيل لهذه الدراسة ، وبالتالي توجيه أنظار المخططين إلى أنسب المناطق الصالحة لمجالات التخطيط المختلفة، وعمل دراسات تفصيلية لها

مناهج البحث :

منهجية التحليل المكاني :

تعد منهجية التحليل المكاني أحد أهم المناهج التي تستخدم في التخطيط لتحديد درجة الملائمة للمواقع المقترح تنميتها ، كما أن

هنـــاك تقنيـــات بـــنظم المعلومـــات الجغرافيـــة يمكـــن استخدامها كأدوات تحليل الملائمة، وهذه التقنية تعمـــل علـــى إضـــافة فرصـــة فريـــدة لاستكشـــاف وتحليل الموقع بأسلوب تراكمي من خلال تحليل مجموعـــة الطبقـــات الرئيســـية المكونـــة لبيانـــات الموقع سواء كانت بيانات مكانية أو وصفية، والتـــي تعمـــل علـــى تحديـــد مـــدى ملائمـــة الموقـــع والإمكانيات ومعوقات تطويره لأوجه التنمية المختلفة وبالتالي فـــإن الـــدور الأساســـي الـــذي يلعبـــه هذا المنهج هو مساعدة المخططين في تحديـــد المشـــاكل والإمكانـــات المكانيـــة المتاحـــة بمنطقـــة الدراسة .

وفيما يلى دراسة للتخطيط الاقتصادي المقترح لمحافظات قناة السويس على مستوى أهم القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والسياحة) .

يراعي عند الشروع في عمل الخطة الاقتصادية أبعاد الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة المراد تخطيطها، وما يحيط بمواردها البشرية والمادية وإمكاناتها المتاحة والمحتملة بغرض تحقيق أهدافها ، والجدير بالذكر أن عدم واقعية التخطيط في وضع أهداف تفوق الإمكانات والموارد المتاحة والمحتملة ما هو إلا إعاقة لتحقيق تلك الأهداف، أما إذا كانت الأهداف الموضوعة أقل بكثير من الإمكانات المتاحة فإن في ذلك هدراً للموارد والإمكانات وجعلها خارج إطار الانتفاع الاقتصادي منها[١]، لذا لابد من التعرف الواقعي على الموارد والإمكانات من جهة، وعلى الاحتياجات المطلوب تخطيطها حسب أولوياتها من جهة أخرى، وكلما كان التخطيط الاقتصادي في الإقليم محققاً للأهداف المرجوة منه وموجهاً بما يتلاءم مع سياسة الدولة التخطيطية كلما زاد ذلك من دفع عجلة الاقتصاد القومي في كافة قطاعاته الزراعة والصناعة والسياحة، والعملية التخطيطية باعتبارها تفكيراً في المستقبل فإنها تتطلب إجراءات تسبقها وتزامنها، ويمكن تلخيصها في تحليل المعلومات والبيانات المستقاة من الوضع الراهن أي الترابط الزمني بين الماضي والحاضر والمستقبل، والاعتماد على نظام معلوماتي دقيق للتنبؤ بهذا المستقبل .

---

١) **محمود يونس حمادة (٢٠٠٩) :** التخطيط الإقتصادي ونمطه الإسلامي ، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية ، م ١٦ ، ع ٤، ص ٢٥ .

جدول(١) درجات الملاءمة المكانية المقترحة للتخطيط الاقتصادي في محافظات القناة

درجة الملائمة		المناطق الصالحة للتخطيط الصناعي	المناطق الصالحة للتخطيط السياحي	المناطق الصالحة للتخطيط الزراعي
ملاءمة مرتفعة	المساحة(كم٢)	٢٠٨٠.٥	٢١٢.٧	٤٩٨.١
	%	٥٣	٢١.١	٣٤.٦
ملاءمة متوسطة	المساحة(كم٢)	١٢٤٦.٩	٣٥٥.٢	٦١٤
	%	٣١.٨	٣٥.٣	٤٢.٦
ملاءمة منخفضة	المساحة(كم٢)	٥٩٥	٤٣٨.٩	٣٢٨.٧
	%	١٥.٢	٤٣.٦	٢٢.٨
الاجمالي	المساحة(كم٢)	٣٩٢٢.٤	١٠٠٦.٨	١٤٤٠.٨
	%	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : من إعداد الطالب بإستخدام برنامج Arc Gis 10.1 ، إعتمادا على خرائط الملاءمة المكانية .

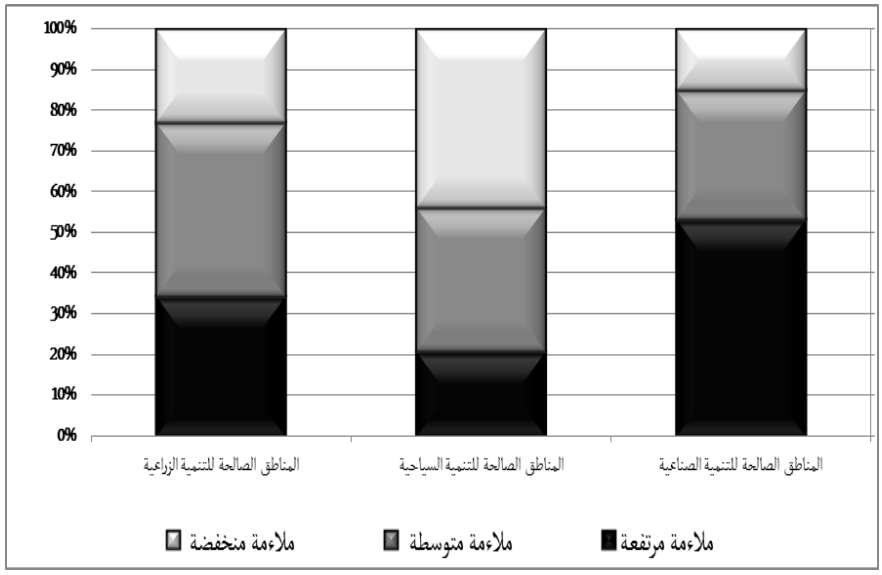

شكل (٢) التوزيع النسبي لدرجات الملاءمة المكانية المقترحة للتخطيط الاقتصادي في محافظات القناة

ويتضح من خلال الجدول (١) والشكل (2) درجات الملاءمة المكانية المقترحة للتخطيط الاقتصادي بمحافظات قناة السويس ، وفيما يلى عرض لمجالات التخطيط الاقتصادي بمنطقة الدراسة .

أولا : التخطيط الزراعي :

تؤدى الزراعة دورا مهماً في التنمية الاقتصادية، وتقاس تلك الأهمية بقدر مساهمتها في قطاعات الدخل القومي رغم تطوير قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، غير أنه من الملاحظ أن نصيب القطاع الزراعي من الدخل في تناقص سريع في نسبته[١]، لذا تتجه الكثير من الأقاليم إلى التنمية الزراعية بما يمكن أن تؤديه من زيادة في الإنتاج، وإمداد القطاعات الاقتصادية الأخرى بالمواد الأولية، فضلا عن تزويد السكان بإحتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية اللازمة فمع الزيادة السكانية المطردة عاماً بعد عام وما يصاحبها من تناقص في المساحة المنزرعة، بدأ الإتجاه نحو استصلاح وزراعة مناطق جديدة تضاف إلي الرقعة الزراعية الحالية مما يساعد على توفير احتياجات السكان .

المراحل المتبعة فى عملية تحليل صلاحية الأراضي للتخطيط الزراعي :

مرت عملية تحليل صلاحية الأراضي للتخطيط الزراعي بثلاث مراحل رئيسية كما يلى :

المرحلة الأولى (دراسة الوضع الراهن وتحديد أهم عوامل التخطيط الزراعى) :

بلغت المساحة المنزرعة بمحافظات قناة السويس بلغت نحو ٣٧٣ألف فدان، موزعة على المحافظات الثلاث، حيث جاءت محافظة الإسماعيلية فى الصدارة من حيث المساحة المنزرعة بها بمساحة بلغت ٢٨٨.٩ألف فدان بنسبة ٧٧.٥٪، وتليها محافظتا بورسعيد والسويس بمساحة٤٨.٨ألف و٣٥.٢

(١) **فؤاد محمد الصقار (١٩٩٤):** التخطيط الإقليمي ، الأسكندرية ، منشأة دار المعارف ، ص ٣٥٦ .

ألف فدان بنسب بلغت ١٣.١٪ و ٩.٤٪ على الترتيب من إجمالي المساحة المنزرعة بالمنطقة لعام ٢٠١٥، وبلغت المساحة المحصولية بمحافظات قناة السويس نحو ٤٨٦.٤ألف فدان ، وجاءت محافظة الإسماعيلية فى المركز الأول بنسبة بلغت ٦٥.٦٪ من إجمالى المساحة المحصولية بمحافظات قناة السويس لعام ٢٠١٥ ، وتليها محافظتا بورسعيد والسويس بنسب بلغت ٢٣.٦٪ و ١٠.٩٪ على الترتيب.

بلغت مشروعات الإستصلاح الزراعي بمحافظات قناة السويس عشرة مشروعات بمساحة بلغت ٣٤٣.٧ ألف فدان موزعة على المحافظات الثلاث ، حيث جاءت محافظة الإسماعيلية فى المرتبة الأولى بواقع ستة مشروعات بلغت نسبتهم ٦٥.٣ % من إجمالى مساحة الأراضى المستصلحة بمحافظات قناة السويس لعام ٢٠١٥ ، وتليها محافظتا السويس وبورسعيد بواقع مشروعين لكل منهما بنسبة بلغت ٢٠.٧٪ و ١٤٪ على الترتيب .

أما عن الثروة السمكية فتسهم محافظات قناة السويس بنسبة بلغت ١٤.١٪ من إجمالى الثروة السمكية بالجمهورية لعام ٢٠١٥ بواقع ٢٠٤.٤ ألف طن/ سنويا من الأسماك بأنواعها، وتزداد كمية الأسماك التى تنتجها المياة البحرية عنها من المياة البحيرية بنسب بلغت ٢٤.٣٪ و ٨.١٪ على الترتيب من اجمالى الجمهورية لعام ٢٠١٥، وجاءت محافظة بورسعيد فى المرتبة الأولى بكمية قدرها ١٧٣ألف طن / سنويا ، بما يوازي ١١.٩٪ من إجمالي الجمهورية، ويليها محافظتى السويس والاسماعيلية بنسبة متساوية بلغت ١.١ % من اجمالى الجمهورية، ويعزى ذلك إلى زيادة المزراع السمكية ببورسعيد عن محافظات القناة الأخري .

المرحلة الثانية (استخدام قاعدة البيانات الجغرافية لمحافظات قناة السويس فى إنشاء الخرائط) :

تم فى هذه المرحلة استخدام قاعدة البيانات الجغرافية وتحويل البيانات إلي خريطة مكانية مجمعة وفقا للعديد من العوامل المؤثرة على صلاحيات الأراضي للتخطيط الزراعي بصورة عامة، وبعدها تم عمل مقياس للصلاحية النسبية من (١) وهو الأقل صلاحية إلى (١٠) وهو الأكثر صلاحية للتخطيط الزراعي، وباستخدام نموذج الخرائط المتطابقة وفيه تم تجميع القيم المعبرة عن الصلاحية، وعليه؛ فقد تم التوصل إلي خريطة للمناطق

الملائمة للتخطيط الزراعي، حيث اتضح أن مساحة الأراضى الأكثر ملائمة للتخطيط الزراعي المقترحة بأراضي المنطقة ٤٩٨.١كم٢ بنسبة بلغت ٣٤.٦٪ من إجمالي المساحة الصالحة للتخطيط الزراعي؛ ويعزى ذلك إلى سيادة مساحة الأراضي السهلية بالمنطقة ووجود الترع مثل ترعة السلام وترعة الاسماعيلية والسويس، إضافة إلى وجود الخزان الجوفي والواقع جنوب شرق محافظات قناة السويس ومناطق متفرقة غرب خليج السويس والمياه المنقولة من النيل أو المخلوطة بمياه الصرف الزراعي، ومن هنا يتضح أن العامل الأكثر تحديداً لصلاحيات الأراضي للزراعة بمحافظات قناة السويس هو المياه المنقولة والتربة، وتم الإعتناد على مجموعة من المعايير المؤثرة في الإستصـــلاح الزراعي بالمنطقة، ومنها وفرة المياه ودرجة ملاءمة التربة للاستصلاح الزراعي وميــول الأراضـــي، حيث أنه كلمـــا زادت معدلات الإنحدار قلـــت درجـــة الملاءمة، هذا بالإضافة إلى توافر مصدر مناسب الطاقة حيث قام الطالب بإعطاء أوزان رقمية لعناصر البيئة الطبيعية والبشرية، مع استبعاد كل التكوينات الجيولوجية التي لا تصلح للزراعة .

وفى ضوء ما تم اعتماده من المعايير السابقة تمكن التوصل إلى بناء نموذج للتخطيط الزراعي في محافظات قناة السويس، ويلاحظ من خلال الشكل (٣) أن هناك نطاقات مقترحة وصالحة للزراعة وفق المعايير سالفة الذكر، وغالبا ما تتركز بالقرب من الأراضي الزراعية القائمة والمستصلحة، وبلغ إجمالى مساحة هذه الأراضى ١١٤٠.٨كم٢، وتم تحديد أكثر المناطق ملاءمة وصلاحية للتخطيط الزراعي والتي بلغت مساحتها ٤٩٨.١كم٢ بنسبة ٣٤.٦٪ من إجمالى مساحة المناطق الصالحة للزراعة فى محافظات قناة السويس ، فى حين أحتلت المناطق ذات الملاءمة المكانية المتوسطة للتخطيط الزراعي ماهو نسبته ٤٢.٦ % وجاءت المناطق ذات الملاءمة المنخفضة بنحو ٢٢.٨٪ من إجمالى مساحة المناطق الصالحة للزراعة فى محافظات قناة السويس .

ولاشك أن الأراضي المقترح استصلاحها ستكون بالقرب من المناطق المستصلحة حالياً ، نظرا لملاءمتها للزراعة وفق المعايير السابق ذكرها ، كما هو الحال في شرق البحيرات بالسويس وشمال القنطرة شرق وجنوب منطقة مديرية الشباب جنوب مركز التل الكبير وعلى جوانب المنطقة المستصلحة

بشرق السويس، فضلاً عن ضرورة التوسع الزراعي في مناطق شمال قري قسم الجنوب والمناصرة وجنوب سهل الطينة معتمدة على ترعة الاسماعيلية وترعة السلام في عمليات الري، ويقترح أيضا التوسع الزراعي في غرب البحيرات المرة وعلى الجزء الجنوبي الشرقي من محافظات قناة السويس، ويقترح الطالب أيضا التوسع في النطاقات المستصلحة وخاصة في جنوب جنيفة معتمدة على ترعة السويس المتفرعة من ترعة الاسماعيلية وشمال أبوصوير وغرب القنطرة غرب على طول الحد الإداري لمحافظة الشرقية وبعض المساحات الموضحة بالشكل في شمال وجنوب مركز الاسماعيلية والتل الكبير، وهذه النطاقات المقترحة قريبة جدا من المساحات المزروعة حاليا .

وفى إطار السعي نحو التكامل بين عمليات الملاءمة المكانية لتعظيم العائد من التخطيط الزراعي، يتطلب الأمر توفير الوحدات البيطرية للوحدات الحيوانية الآنية والمستقبلية بكل قرية بحلول عام ٢٠٢٧، وإنشاء وتطوير الوحدات البيطرية بهدف علاج الحيوانات وتزويدها بمعامل الفحص ، وفى ظل التوسعات التنموية والسياسات التعميرية التي تقوم بها الدولة من خلال المشروعات الاقتصادية بمحافظات قناة السويس، ومع تزايد الطلب على المنتجات الحيوانية نتيجة الزيادة السكانية، والتي لابد وأن يعقبها خطة لإنشاء مشروعات لمزارع الماشية المتخصصة في إنتاج الألبان واللحوم، فضلاً عن المشروعات الخاصة بتنمية الثروة السمكية وتطويرالمصايد الطبيعية المتاحة مثل مشروع تنمية المنخفضات الساحلية والبحيرات الشمالية وملاحة بور فؤاد وبحيرة المنزلة، وإحلال وتجديد مراكب الصيد وإنشاء رؤوس بحرية لتسهيل دخول الأسماك للبحيرات وتجديد مياهها وتنمية الاستزراع السمكي ومستلزماته.

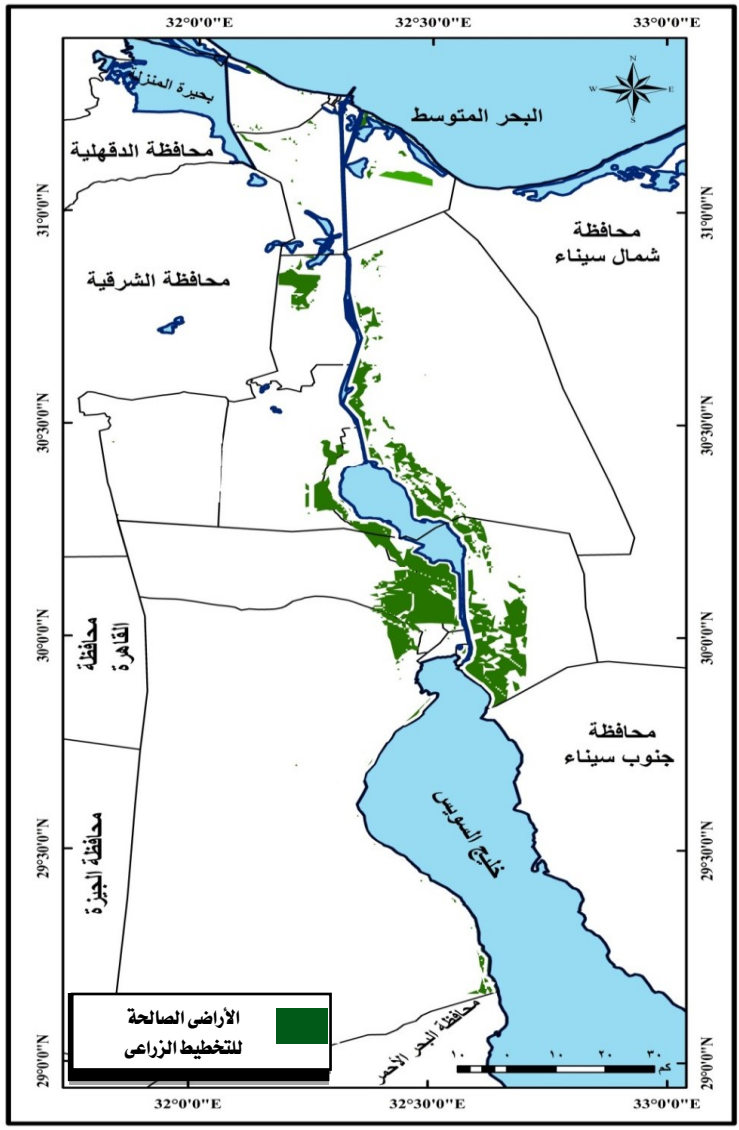

المصدر : إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة البيانات الجغرافية .

شكل (٣) الملاءمة المكانية للتخطيط الزراعى فى محافظات قناة السويس

ويجدر بالذكر أن محافظات قناة السويس تضم العديد من المسطحات المائية المتنوعة والتي يمكن التوسع في استغلالها في تنمية الثروة السمكية، كما تتوفر العديد من الموارد المائية المالحة وشبه المالحة الصالحة لعملية

الاستزراع السمكي ويشترط أن تقام المناطق الصالحة للاستزراع السمكي بالقرب من المناطق القريبة من مناطق الصيد الرئيسية، كما يشترط أن لا تزيد الأعماق عن٢٥مترا، وتم إنشاء أكبر مشروع للاستزراع السمكي بمنطقة أحواض الترسيب شرق القناة كما باللوحة (١) على مساحة ٧٥٠٠ فدان من المياه المالحة، هذا وسيتم البدء في المرحلة الثانية من مشروع قناة السويس للاستزراع السمكي لاستكمال ٤٤٤٠ حوض استزراع سمكي تزرع على الطبيعة الطينية للتربة وعلى مياه قناة السويس المالحة عالية الجودة [١].

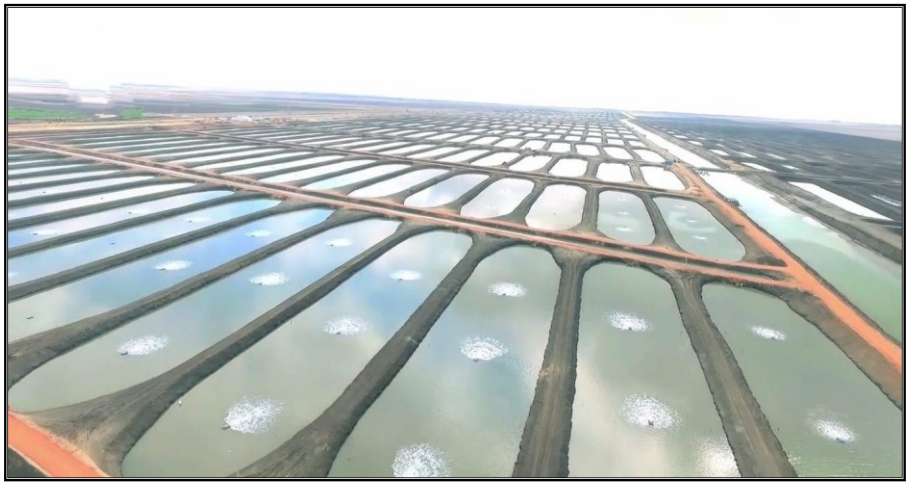

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية (٢٠١٨/٨/٢٩):المزارع السمكية ، متاح فى http://www.gafrd.org/topics/57614

لوحة (١) المرحلة الأولى من مشروع الاستزراع السمكى بأحواض الترسيب شرق القناة

المرحلة الثالثة (دراسة المشكلات التى تواجه التخطيط الزراعى وطرق مواجهاتها) :

ومن خلال دراسة الملاءمة المكانية والتعرف على إمكانات المنطقة الزراعية، أمكن رصد مجموعة من المعوقات التى تقف حجرة عثرة أمام التخطيط الزراعي بالمنطقة ومنها :

١ – الصفحة الرسمية لوزارة التخطيط(٢٠١٨/٤/٢١): متاح في www.mpmar.gov.eg

أسلوب الري بالغمر أو الرى بالراحة المتبع حالياً الذى لا يقتصر استخدامه على الأراضي الزراعية السهلية القديمة بل يستخدم ايضا في ري الأراضي المستصلحة حديثا، مما يؤدى إلى إلحاق بعض الأضرار بالأراضي الزراعية وأتى في مقدمتها ارتفاع منسوب الماء الأرضي والتربة مما يؤثر على انتاجيتها من المحاصيل الزراعية، فضلاً عن تعدد المراوي والمساقي وفتحات الري نتيجة لتفتت الحيازة الزراعية وعدم توفير الإحتياجات المائية المناسبة للزراعات نتيجة لتعدد أنواع المحاصيل المنزرعة .

تشتت وتفتت الحيازة الزراعية وترتبط هذه الظاهرة بتزايد عدد السكان وتتسم الحيازات الزراعية بمحافظات قناة السويس بضآلتها وتناثرها مما يشتت جهد الفلاح في متابعة أرضه، ويؤدى ذلك إلى عرقلة الإنتاج الزراعي، وإعاقة استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة وتنفيذ برامج وخطط التنمية الزراعية، إضافة إلى المساحة المزروعة المهدرة بسبب الفواصل التي يقيمها المزارعون بين أراضيهم، إضافة إلى صعوبة تنفيذ دورة زراعية معينة وكل هذه العوامل تحول دون استغلال هذه الأراضي استغلالاً اقتصادياً.

تناقص مساحة الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني وشق الطرق وإقامة منشأت الخدمات الأخرى، يؤدى إلى فقد مساحات من أجود الأراضي الزراعية نتيجة زيادة عمليات البناء على الأراضي الزراعية بسبب الكثافة والضغط السكاني والممارسات الانتهازية للعديد من الأفراد وملاك الأراضي الزراعية، وتبلغ إجمالي مساحة الأراضي الزراعية التي اقتطعت لتقام عليها المساكن بمحافظات قناة السويس حوالى ١٠ % من إجمالي مساحة التعديات بالجمهورية لعام ٢٠١٥ بما يوازى ٦٦.٣ ألف فدان، حيث تأتى محافظة الاسماعيلية فى المركز الأول بنسبة بلغت ٥٣.٨ % من اجمالي المساحة الزراعية المقتطعة للبناء عليها ويتوزع باقي النسبة على محافظتي بورسعيد

والسويس بواقع ٣٥.٧٪ و ١٠.٥ % على الترتيب، علماً بأن هذه المساحات أقل بكثير من الواقع لأنها لا تشمل سوى الأفراد التي حررت ضدهم محاضر لمخالفتهم بالبناء على الأراضي الزراعية، إضافة إلى عمليات التجريف للأراضي الزراعية عن طريق إزالة الطبقة السطحية الغنية بالعناصر المهمة لزراعة المحاصيل الزراعية، حيث بلغت مساحة الأراضي المجرفة بمحافظات قناة السويس ٧٦.١ألف فدان لعام٢٠١٥[١]، وكل هذه الأمور كان لها الأثر الأكبر فى تدهور خصوبة التربة الزراعية .

تتعرض مياه ترعة الإسماعيلية للتلوث عن طريق مياه الصرف الزراعي الناتج من مصرف صيام بالتل الكبير ومصرف أبو عاشور ومصرف بحيرة الصيادين ومصرف البهتيمي وغيره من المصارف الأخرى، إضافة إلى المساكن العشوائية الموجودة في جنوب بورسعيد والتي تقوم بصرف مخلفاتها في الترعة مباشرة، هذا وعن تلوث مياه ترعة السويس وأثرها على الأراضي الزراعية بالمحافظة حيث يتم إلقاء مخلفات حظائر تربية الماشية ومصارف المزارع المنتشرة على طول الترعة .

وتقترح الدراسة العديد من الحلول لهذه المشكلات ولعل أهمها :

إتباع طرق الري الحديثة وتطور الري السطحي وقد طُبقت في بعض أراضي محافظات قناة السويس، وهذه الطرق حققت نتائج كثيرة منها ما يرتبط بإنتاجية الفدان ومنها ما يرتبط بتوفير كمية المياه التي يحتاجها الفدان وزيادة المساحة المنزرعة، وتوفير الأيدي العاملة ، ولذلك فلابد من الاهتمام بتطبيق هذه النظم داخل أراضي المنطقة، وخاصة المناطق التي تنتشر بها الملكيات الكبيرة والتي تضم مناطق استصلاح جديدة مثل منطقة شرق وغرب البحيرات ومديرية الشباب، حتى يمكن الارتقاء بالقطاع الزراعي وتنميته، كما يعد

[١]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمحافظات بورسعيد و الاسماعيلية و السويس (٢٠١٦): الدليل الإحصائي السنوى ، بيانات غير منشورة ، صفحات متفرقة .

أسلوب الري المغطى بديلاً عن تبطين الترع كما هو الحال في محافظة بورسعيد، حيث تقوم بتغطية وتطوير ترعة الإسماعيلية لخدمة نحو مليون فدان من الأراضي القديمة والجديدة في شرق الدلتا بوجه عام، هذا وقد بدأت محافظة الإسماعيلية في استخدام هذا الأسلوب في أراضي الاستصلاح الزراعي بقطاع القنطرة شرق، للتغلب على مشكلة ارتفاع نسبة الفاقد من مياه الري بالبخر إلي جانب التغلب على مشكلة التسرب الجانبي لمياه الترع وارتفاع نسبة الفاقد [١] .

حل مشكلة تفتيت الحيازة من خلال اتباع نظام تعاوني زراعي قائم على الأسس التعاونية الصحيحة حتى لاتتأثر إنتاجية الأراضى المزروعة .

سن القوانين التي تجرم البناء أو تجريف أو التعدي بشكل عام على الأراضي الزراعية مع متابعة تطبيقه بشكل رادع لكل من يخالف ذلك ، إضافة إلى تدعيم الأراضي المجرفة والمبورة بالأسمدة العضوية لعلاج نقص العناصر الزراعية بالتربة .

لذا لابد من توجيه مياه الصرف الزراعي غير المعالج إلى الحدائق لري أشجارها والاستفادة منها، كما يوصى بإنشاء العديد من محطات معالجة الصرف الزراعي وغيره بالقرب من مصادر التلوث وإعادة استخدامها، وفرض العقوبات على المصانع والمزارع التي تلقى بمخلفاتها في الترع والبحيرات كما في بحيرة المنزلة وبحيرة التمساح والبحيرات المرة، إضافة إلي إنشاء وحدات متخصصة في المجالات المختلفة لنشاط الزراعة للتدريب والإرشاد والإعلام الزراعي، وتقديم الخدمات الزراعية الخاصة بالتسويق الزراعي ورفع كفاءة التخزين وتدعيم وتطوير أجهزة الحجر الزراعي.

لابد من التوسع الزراعى في النطاقات الملاءمة للتخطيط الزراعى السابق ذكرها، ويتطلب هذا الأمر العناية بالتربة من خلال الحرث العميق تحت التربة لعلاج مشاكل التربة بمحافظات قناة السويس واستخدام المحسنات التى تستخدم في علاج قلوية الأراضى وخاصة في غرب البحيرات، بالإضافة إلى تطهير الترع والمصارف لزيادة كفأه الرى والصرف بهذه النطاقات.

---

١) السيد السيد الكركتلى (٢٠٠٥) : التنمية الزراعية فى الإسماعيلية (دراسة جغرافية) ماجستير ، جامعة الزقازيق ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا، ص ٢٠٥ .

اختيار السلالات المنتقاة من البذور عالية الإنتاج والتى يلزم تعميمها في كل أنواع المحاصيل الزراعية بالمنطقة، مما ينعكس على زيادة المساحة المحصولية لإمداد السفن العابرة لقناة السويس بالمحاصيل اللازمة وخاصة بعد المشروعات التى ستشهدها المنطقة مستقبلياً .

ضرورة الإهتمام بالتعليم الزراعي فهو خطوة مهمة تهدف إلى توفير العمالة الفنية الزراعية المؤهلة والمدربة للعمل في المشاريع الزراعية القائمة والمقترحة بما يحقق تحسين الأداء واستخدام التقنيات الحديثة وبالتالي زيادة الانتاج والحصول على أعلى مردود .

ثانيا : التخطيط الصناعي :

يعد اختيار الموقع الأنسب للصناعة، وهو الموقع الذي تتوازن فيه جميع العوامل المؤثرة في الصناعة تطبيقاً لهذه العوامل وربطاً بينها، ويقوم التخطيط الصناعي بدور رئيسي في تحديد الموقع الصناعي الأنسب لإقامة المشروع الصناعي[١]، وليس هناك مكان حتمي واحد لإقامة أي مشروع صناعي بل هناك أكثر من موقع واحد للصناعة الواحدة وواقع الحال أن مكان اختيار موقع الصناعة لابد أن يكون اختيارا منطقيا بُنى على أساس دراسات تخطيطية متكاملة، وقد تختلف مميزات الموقع إذا تطورت الناحية الفنية أو تغيرت أو إذا ظهرت صناعات جديدة [٢]، هذا ويهدف التخطيط الصناعي إلى توطين الصناعة باختيار موقع جيد للمراكز الصناعية الجيدة بحيث تتفق مع طبيعة المواقع المخططة للوصول لأفضل كفاءة إنتاجية، وتتسم عمليات التخطيط الصناعي ومراحل تطورها بالتعقيد الشديد، ويرجع ذلك لارتباط الصناعة أساسا بعدة عوامل متداخلة بعضها طبيعي متعلق بمصادر الطاقة وموارد الخامات المختلفة، وبعضها بشرى متعلق بالأيدي العاملة ومدى توافرها ومستواها الصحي والفني ومدى توافر الخدمات المختلفة لها بالإضافة إلى

---

١) **محمد خميس الزوكة ومحمد إبراهيم رمضان (٢٠٠١)** : دراسات في جغرافية الصناعة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص ٦ .

٢) **أحمد رشاد موسى(١٩٧٥)** : مشكلات التوطن الصناعي في الوطن العربي، مجلة المستقبل، العدد الأول، بيروت، ص٣٢.

الأسواق والنقل والمواصلات[1]، **وتتعدد الشروط والمعايير التخطيطية الخاصة بإقامة المناطق الصناعية بمحافظات قناة السويس والتى يمكن تلخيصها فيما يلي :**

-يشترط أن يكون الموقع المختار بعيدا عن مسار مخرات السيول أو الفوالق الطبيعية .

-أن يكون خاليا من أى معوقات كالمناجم والمدافن والمحميات طبيعية والحدائق العامة وغيرها .

-يشترط أن تكون الأراضي سهلية مستوية وألا يزيد الميل فيها عن ١٨درجة وكلما قلت زوايا الميل ارتفعت صلاحية الأراضي .

-يُحظر إقامة أية صناعات ملوثة للبيئة في حالة وجود هذه الصناعات داخل كردون المدن الرئيسية أو بالقرب من التجمعات العمرانية القائمة أو المستهدفة ولذا يجب أن تبعد بمسافة لا تقل عن كيلو متر علي أن يتم التعرف علي الآثار الصناعية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن إنشاء المنطقة .

-يؤخذ فى الحسبان ضرورة أن يكون الموقع بعيدا عن الرياح السائدة ولابد أيضا من توافر مصادر المياه والطاقة بالموقع .

المراحل المتبعة فى عملية تحليل صلاحية الأراضي للتخطيط الصناعي :

مرت عملية تحليل صلاحية الأراضى للتخطيط الصناعي بثلاث مراحل رئيسية كما يلى :

المرحلة الأولى (دراسة الوضع الراهن وتحديد أهم عوامل التخطيط الصناعي) :

تضم محافظات قناة السويس سبع عشرة منطقة صناعية موزعة على المحافظات الثلاث ، حيث تستأثر محافظة بورسعيد وحدها بسبع مناطق صناعية ومنها المنطقة الصناعية بجنوب بورسعيد والمنطقة الصناعية شرق بورسعيد والمنطقة الحرة ، وتضم محافظة الاسماعيلية خمس مناطق صناعية وأهمها منطقة وادى التكنولوجيا شرق محافظة الاسماعيلية فى حين تستحوذ محافظة السويس علي خمس مناطق صناعية أشهرها منطقة شمال غرب خليج السويس ومنطقة عتاقة الصناعية ويعزى تركز هذه المناطق بالمحافظات

[1] **محمد خميس الزوكة (١٩٩٧) :** التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الثالثة ،ص٣٤٦ .

الثلاث لأسباب منها على سبيل المثال توافر مناطق غنية بموارد الثروة المعدنية مع تميزها بشبكة نقل جيدة والقرب من التجمعات السكانية بما توفره من عمالة لازمة، كما أنها تعد سوقا من الاستهلاك أغلب منتجات بعض هذه الصناعات.

المرحلة الثانية (استخدام قاعدة البيانات الجغرافية لمحافظات قناة السويس فى إنشاء الخرائط) :

وبناءً على دراسة الوضع الراهن وتفهم إمكانات ومحددات المنطقة تم تحديد أهم عوامل التنمية الصناعية بمحافظات محافظات قناة السويس، والتي تختلف وفقاً لأنماط الصناعة المختلفة، ويركز هذا التحليل على أهمية الموارد الأرضية فى الصناعة كالمحاجر والثروة المعدنية بشكل عام، وكذلك توافر البنية التحتية والطاقة اللازمة لإدارة التنمية الصناعية، علاوة على توافر تجمعات عمرانية داعمة للصناعة، وتم بناء هذه الخطوة من خلال استخدام قاعدة البيانات لتحويل البيانات إلى خرائط مكانية تعبر كل منها عن عامل مؤثر في التنمية الصناعية، وتم مراعاة اثنين من الأشكال المختلفة من التنمية الصناعية المحتملة بمحافظات قناة السويس وهى الصناعات الخفيفة والحرفية والصناعات الثقيلة والاستخراجية، وتم تحديد الإمكانات والمحددات لتنمية الصناعات الخفيفة والحرفية بمحافظات قناة السويس، كما تم استخدام الخرائط المعدة من خلال قاعدة البيانات الجغرافية والمعبرة عن تلك المعايير ومنها التجمعات العمرانية القائمة و كثافة المدن، القرب من المناطق الصناعية الحالية حيث توافر مقومات الصناعة للمناطق القائمة حاليا، وأيضا القرب من الطرق الرئيسية والموانئ والمطارات وغيرها من العوامل سالفة الذكر، كذلك تم تحديد الإمكانات والمحددات للتنمية الصناعية الثقيلة الاستخراجية بمحافظات قناة السويس .

وفى ضوء ما تم اعتماده من المعايير السابقة أمكن التوصل إلى بناء نموذج للتخطيط الصناعي في محافظات قناة السويس، ويلاحظ من خلال الشكل (٣) أن هناك نطاقات مقترحة وصالحة للزراعة وفق المعايير سالفة الذكر، حيث بلغ إجمالي مساحة النطاق المقترح الأكثر ملاءمة للتخطيط

الصناعي ٢٠٨٠.٥كم٢ بنسبة بلغت٥٣٪ من إجمالي المساحة الصالحة للاستخدام الصناعي فقط مع مراعاة العلاقة بينها وبين مناطق العمران من حيث المسافات الفاصلة واتجاهات الرياح السائدة وغير ذلك من المعايير البيئية لتوطين هذه النوعية من الصناعات، ويتطلب ذلك التعرف على التوجهات الحكومية التي تحدد الصناعات المطلوب تنميتها إما بغرض سد حاجة السوق المحلية من منتجاتها أو بغرض التصدير للخارج، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال مراجعة خطط التنمية المستقبلية لوزارة الصناعة

لذا يقترح الطالب إنشاء مناطق للصناعات الخفيفة والحرفية بالقرب من التجمعات العمرانية القائمة مثل المناطق الصناعية المقترحة بجنوب الحوض السمكي بالرسوة والتي توجد بالقرب من المنطقة الصناعية والمنطقة الحرة الحالية، على أن تراعي هذه الصناعات الشروط البيئية، سواء أكانت في تحديد مواقعها من ناحية أم في انخفاض مقدار تلويثها للبيئة من ناحية أخرى، في حين توجد الصناعات الثقيلة بالقرب من مواقع التعدين والمناجم والمحاجر حسب نوع الصناعة وكميات المواد الخام المستخدمة كما هو الحال في المناطق المقترحة في شمال وغرب عتاقة والجزء الجنوب الغربي من محافظات قناة السويس .

المرحلة الثالثة (دراسة المشكلات التى تواجه التخطيط الصناعي وطرق مواجهاتها) :

ومن خلال ماتم إعداده من ملاءمة مكانية للتخطيط الصناعي واستقراء واقع التنمية الصناعية فى محافظات قناة السويس تم رصد مجموعة من المشكلات التى تواجه المناطق الصناعية وسبل مواجهتها ومراعاة ذلك عند الشروع فى بناء الخطة الاقليمية للتنمية الصناعية ومعرفة الأراضى الصالحة للتنمية الصناعية بمحافظات قناة السويس ومنها :

تعانى بعض المناطق الصناعية المتوطنة في المحافظات الثلاث من وضيق مساحاتها الأرضية المقام عليها المنشأت وما يتبعه بطبيعة الحال من عدم قدرتها على التوسع المستقبلي ،هذا بالإضافة إلى صعوبة تزويدها بخطوط إنتاج جديدة وتدعيمها بالآلات والمعدات والأجهزة، مما يؤثر وبشكل مباشر في إعاقة عملية التطور والتنمية بهذه المناطق الصناعية وسيؤثر سلبا على طاقتها الإنتاجية وأحجامها وكمية إنتاجها ومبيعاتها

وأرباحها، ويتناقض هذا مع احتياجات غالبية المناطق الصناعية بمحافظات قناة السويس التي تتطلب مساحات أرض واسعة ومنبسطة وصالحة لتحمل أثقال المباني والمعدات كما هو الحال في محافظة بورسعيد فمنطقة C8 تنحصر بين قناة الاتصال شمالا وطريق الشاحنات جنوبا وغربا ويحدها من الشرق طريق بورسعيد الاسماعيلية، والمنطقة الصناعية بشرق بورسعيد تقع المنطقة في شرق التفريعة حيث يحدها شمالاً الطريق الساحلي بورفؤاد – بالوظة، ومن الغرب تفريعة قناة السويس، ومن الجنوب الطريق الدائري الفاصل بين الأراضي الزراعية بسهل الطينة ، ومصانع الحديد والصلب بالمنطقة الصناعية بعتاقة الجديدة بمحافظة السويس، ولا تكفى مساحتها للتوسع في المستقبل لأنها محصورة بين وحدة عسكرية من جانب ومشروع الصرف الصحي للمحافظة من الجانب الآخر، ومحصورة أيضاً بين طريق السويس والعين السخنة من الأمام وجبل عتاقة من الخلف بعض المصانع التي تقع بالمنطقتين الحرتين ببور توفيق والأدبية، والتى لا تكفى مساحتها للتوسع في المستقبل بسبب تكدس المشروعات الصناعية والخدمية والتخزينية بهاتين المنطقتين .

يؤثر انقطاع الكهرباء بالمناطق الصناعية بمحافظات قناة السويس على مصانع الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب والأسمنت كما هو الحال في منطقة عتاقة الصناعية ومنطقة شرق بورسعيد الصناعية، ورغم تدعيم المناطق لتوليد الكهرباء إلا أنها لاتستطيع انتاج الكميات اللازمة من الكهرباء لإدارة وتشغيل معدات وأجهزة وماكينات المصانع الضخمة من ناحية وأنها مكلفة اقتصادياً [1].

مشكلة التلوث الصناعي، حيث ينتج عن الصناعات الكبرى كالصناعات الكيماوية وصناعة الحديد والصلب والمشروعات البترولية كثيرا من الانبعاثات، إلا أن تراكم المخلفات والانبعاثات الناتجة عن قطاع الصناعات المتوسطة والتي تضم الصناعات الغذائية والخشبية والملابس الجاهزة لها آثارها الملحوظة، حيث تستوعب بحيرة المنزلة كل مخلفات المصانع من مصادر التلوث من الصرف

[1]) أحمد عبد القوى أحمد عثمان (٢٠٠٨) : منطقة شمال غرب خليج السويس دراسة فى جغرافية الصناعة، دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ص ص ٦٣١-٦٣٢ .

الصناعي، هذا وقد تم إنشاء محطة رفع ومحطة تنقية صناعية، لخدمة المنطقة الصناعية جنوب المدينة، ويُجرى دراسة إنشاء محطة لمعالجة الصرف الصناعي مجمعة لمصانع المنطقة الحرة العامة للاستثمار والتي تقوم حاليًا بعمل معالجة ابتدائية للصرف الصناعي بواسطة أحواض الترسيب، أما عن محافظة الإسماعيلية فلا يوجد بالمنطقة الصناعية بالقنطرة شرق محطات لمعالجة الصرف الصناعي[١]، وهذه المشكلة بالمنطقة يمكن حلها بدمج مياه الصرف الصناعي مع الصرف الصحي بمحطة المعالجة التي تعمل بنظام الحمأة المنشطة بواسطة الأحواض المهواة والتي أصبحت أكثر العمليات استخداما في معالجة مياه الصرف في المصانع الكيميائية ، في حين تستهلك الأنشطة السائدة بمحافظة السويس كميات كبيرة من المياه في مختلف عمليات الإنتاج، إلا أن المشكلة في محافظة السويس تكمن في صرف مياه هذه الأنشطة، وتشمل مصادر التلوث الثابتة حول خليج السويس والمصانع وحقول البترول كمصادر لتلوث المياه، مما يتطلب معالجة مياه الصرف لعدم وصول المكونات الزيتية والشحوم إلى خليج السويس.

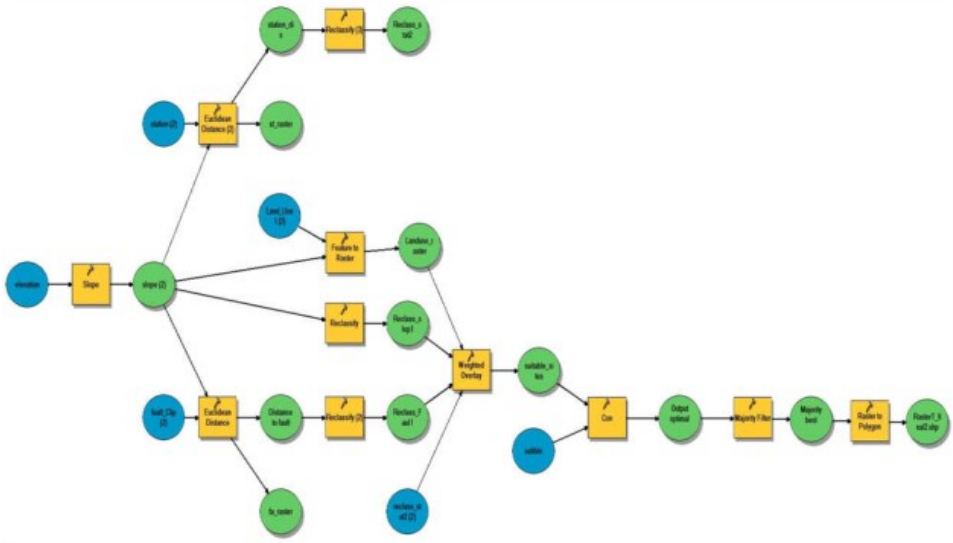

نموذج هيكلى للملائمة المكانية للتخطيط الصناعى لمنطقة الدراسة

١) الهيئة العامة للتخطيط العمرانى (٢٠٠٨): المخطط الاستراتيجى العام والتفصيلي لمدينة بورسعيد ، وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، ص ص ١٤٣– ١٤٧ .

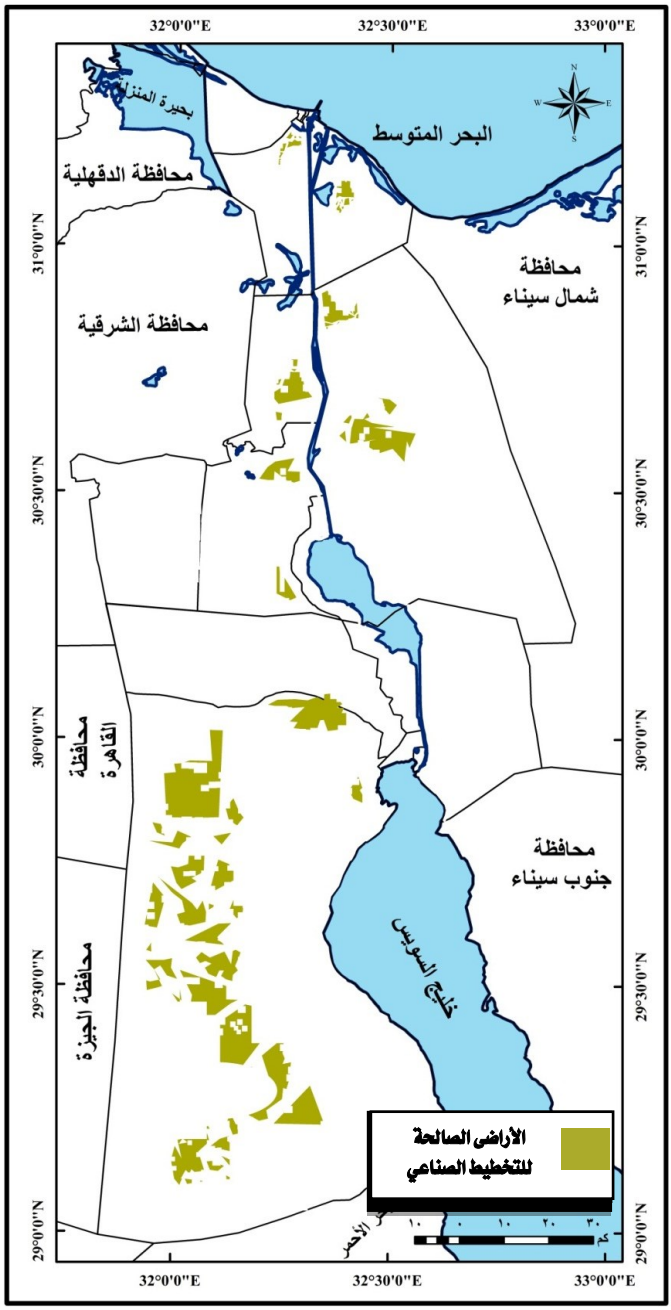

المصدر : إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة البيانات الجغرافية التى بُنيت خلال فصول الدراسة .

شكل (٤) الملاءمة المكانية للتخطيط الصناعي فى محافظات قناة السويس

لذا يقترح الطالب بعض الحلول لهذه المشكلات بما يتماشى مع الأهداف العامة لسياسة التنمية الصناعية بالدولة وتتلخص هذه الحلول فيما يلى :

إعادة توطين المصانع الموجودة بالمناطق الصناعية على مستوى محافظات قناة السويس التي تعانى من ضيق المساحة إلى مناطق أخرى ذات مساحة واسعة وفضاء كما هو الحال بمنطقة شرق بورسعيد والمنطقة الصناعية الأولى والثانية بالإسماعيلية والمنطقة الاقتصادية الخاصة ومنطقة الـــصناعات الملوثة للبيئة.

تقديم التسهيلات للمستثمرين الجدد وتوفير خدمة الشباك الواحد لهـــم ، وذلك حتى يتسنى لهم إنجاز طلباتهم في أسرع وقت ممكن، إضافة إلى منحهم بعض الامتيازات وإصدار العديد من التشريعات التي تحفزهم على الاستثمار بمحافظات المنطقة، كما هو الحال في المراكز الرئيسية للتنمية كمشاريع شرق بورسعيد و وادى التكنولوجيا ومنطقة شمال غرب خليج السويس الاقتصادية، وما يتبعها من توفير السكن الخاص بالعاملين وأسرهم بالقرب من هذه المناطق، فضلاً عن الخدمات الأخرى، مع إعطاء الفرصة لتملك بعض الأراضي المجاورة للمصانع والشركات مباشرة وذلك لخلق مناخ من الاطمئنان لديهم [١] .

ضرورة تشديد العقوبات على الشركات والمصانع على مستوى محافظات المنطقة التي لا تلتزم بقوانين ولوائح البيئة للحد من مشكلة التلوث البيئي.

ضرورة التوسع في بناء المنشآت الصناعية المخططة في المناطق الصالحة للتخطيط الصناعي بمحافظات القناة الثلاث مع ضرورة توفير خدمات البنية الأساسية لهذه المنشآت، لتحقيق التنمية الصناعية التى هى جزء من التنمية الشاملة للمنطقة .

ضرورة الإهتمام بالتعليم الفنى الصناعي فهو خطوة مهمة تهدف إلى توفير العمالة الفنية الصناعية المؤهلة والمدربة للعمل في المشاريع الصناعية المقترحة بما يحقق تحسين الأداء واستخدام التقنيات الحديثة في الصناعة وبالتالي زيادة الانتاج والحصول على أعلى مردود .

[١]) أحمد عبدالقوى أحمد عثمان (٢٠٠٨): مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦٧ .

وخلاصة القول أن محافظات قناة السويس تتميز بالعديد من المميزات التى تجعل منها القلعة الصناعية واللوجستية ليس على المستوى المحلى فحسب بل وعلى المستوى الإقليمى والعالمي أيضاً، وذلك استنادا إلى موقعها الجغرافي المتميز، وقربها من خليج السويس وقناة السويس والبحر المتوسط، علاوة على وقوع المحافظات الثلاث على محور قناة السويس بما يحويه من موانئ عالمية متعددة الأغراض، إضافة إلى وفرة الخامات اللازمة للكثير من الصناعات المختلفة ومصادر الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع، وقربها من الأسواق المحلية والعالمية، زد على ذلك توافر مساحات الأرض الفضاء الواسعة وتوافر شبكات الطرق والموانئ البحرية بها، فضلاً عن الإعفاءات والامتيازات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة للمستثمرين الجدد ، وكل ما سبق يساهم في عملية التخطيط للتنمية الشاملة في محافظات قناة السويس .

ثالثا: التخطيط السياحي:

يعد التخطيط السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة والتي تهدف إلى زيادة الدخل القومي وإلى تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية في البلاد، ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة الرشيدة الذي يمكن الدول خصوصا النامية منها من أن تواجه المنافسة في السوق السياحية الدولية، وبالتالي فإن تخطيط التنمية السياحية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يقتضي إلزام كافة الوزارات والأقاليم والأجهزة والإدارات الحكومية وغير الحكومية بتنفيذ السياسة التنموية السياحية [1]، ويهدف التخطيط السياحي للمنطقة إلى رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط السياحي في محافظات قناة السويس خلال الفترة التخطيطية ٢٠١٧-٢٠٢٧، مما يقتضي

[1]) **نور الدين هرمز(٢٠٠٦)** / التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية مج (٢٨) ع٣ ،ص ١.

بطبيعة الحال حصر الموارد السياحية في المنطقة من أجل تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.

وتتطلب التنمية السياحية الاستعانة بالتخطيط السياحي باعتباره أسلوباً علمياً يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت مستطاع، ومن هنا يتضح أن التخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية [1]، كما يمكن الإستفادة من موقع محافظات قناة السويس المشرف على خليج السويس والبحر الأحمر وقناة السويس والبحر المتوسط والبحيرات الطبيعية ، والتي يمكن من خلالها إعداد مخطط سياحى لاجتذاب السائحين إلي محافظات قناة السويس .

المراحل المتبعة فى عملية تحليل صلاحية الأراضي للتخطيط السياحي :

مرت عملية تحليل صلاحية الأراضى للتخطيط السياحي بثلاث مراحل رئيسية كما يلى :

المرحلة الأولى (دراسة الوضع الراهن وتحديد أهم عوامل التخطيط السياحى) :

تتنوع المقومات السياحية بمحافظات قناة السويس من حيث مقومات تاريخية (الإرث التاريخي والحضاري) والتراث الثقافي و العسكري والمتاحف وتسهيلات الإقامة (القري والمنتجعات السياحية) ، وبالرغم من توافر المعطيات السياحية بمحافظات قناة السويس إلا أن وظيفتها السياحية منعدمة ولهذا لابد من وضع خريطة سياحية جديدة بناءً على هذه المعطيات، فضلا عن وضع برنامج دعائي لها من قبل هيئة تنشيط السياحة بكل محافظة.

١) **حسين كفافى (١٩٨٧)** : رؤية عصرية للتنمية السياحية، القاهرة ، النهضة المصرية ، ص ٣٧.

بلغ عدد السائحين (المصريون والأجانب) المترددين على محافظات قناة السويس عام ٢٠١٥ نحو ٧٠١.٢ ألف سائح قضوا مايقرب من ١.٣ مليون ليلية سياحية بنسب بلغت ٧.٥٪ و ١.٥ % على الترتيب من اجمالي الجمهورية، هذا وتمتلك محافظات قناة السويس نحو ٥٣ فندقا بإجمالى عدد غرف بلغ ٨.٨ألف غرفة، وبلغ عدد الأسرة ٨.٦ ألف سرير، بما يوازي ٤.٧٪و٥.٣٪ و ٢.٩٪ على الترتيب من اجمالى الجمهورية لعام ٢٠١٥ .

وتستحوذ محافظة السويس على ٦٠.١٪ من إجمالى عدد السائحين إلى محافظات قناة السويس لعام ٢٠١٥ بواقع ٤٢١.٧ألف سائح قضوا نحو ٧٠١ألف ليلة سياحية وبلغت نسبتها ٥٢٪ من اجمالى الليالى بالمنطقة ، هذا وقد بلغ عدد الفنادق بالمحافظة ٢٦ فندقا موزعة على أقسام السويس وعتاقة والجناين .

وتأتي محافظة الإسماعيلية فى المرتبة الثانية حيث بلغ عدد السائحين بها ١٩٧.٥ألف سائح قضوا ٣٤٩.٨ألف ليلة سياحية بنسبة بلغت ٢٨.٢٪ و ٣٧٪ على الترتيب من اجمالى منطقة الدارسة لعام ٢٠١٥، هذا ويوجد بالمحافظة نحو١٧ فندقا موزعة على مركزي فايد والاسماعيلية فقط .

وتأتى محافظة بورسعيد فى المركز الأخير بين محافظات قناة السويس حيث بلغ عدد السائحين إلى المحافظة ٨١.٩ألف سائح قضوا نحو ١٣٩.٧ألف ليلة سياحية بنسب بلغت ١١.٧٪ و ١٠.٥٪ من اجمالى السائحين والليالى بمحافظات قناة السويس خلال عام ٢٠١٥ ، هذا ويتركز بأحياء الشرق والعرب نحو ١٠ فنادق .

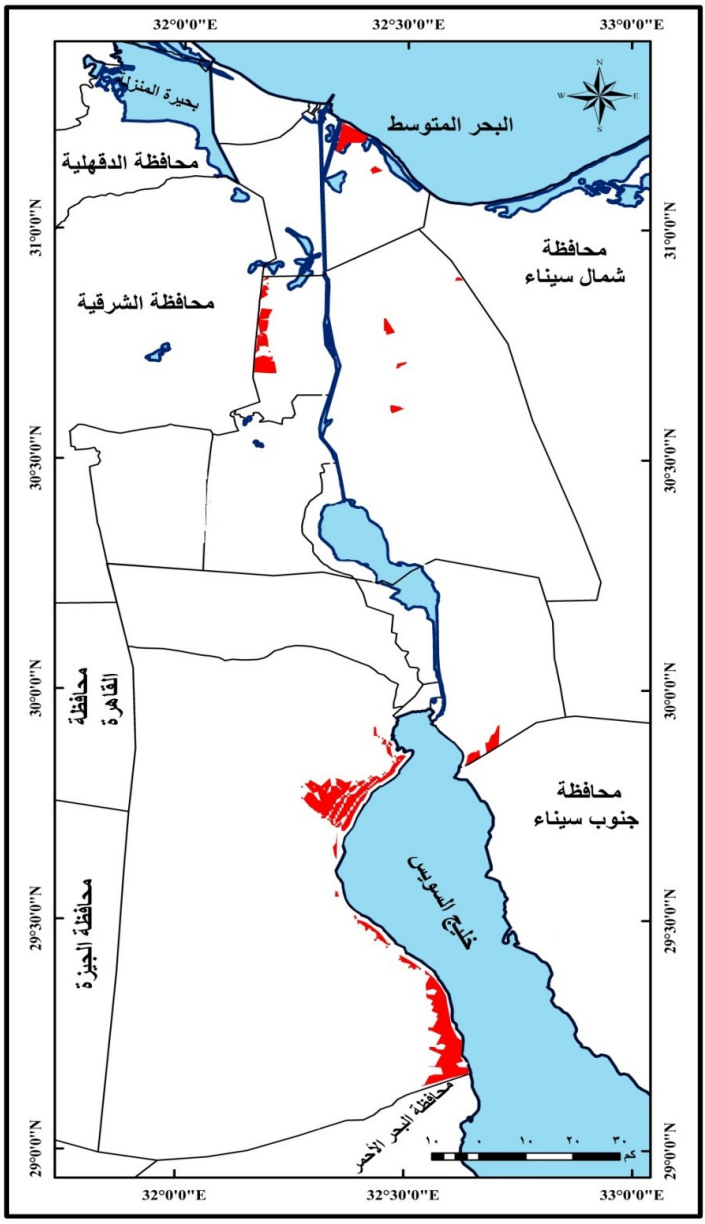

المصدر : إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة البيانات الجغرافية التى بُنيت خلال فصول الدراسة .

شكل (٥) الملاءمة المكانية للتخطيط السياحي فى محافظات قناة السويس

وبناء على ماسبق يتطلب الأمر التخطيط للتنمية السياحة الداخلية والدولية بمحافظات قناة السويس، وتتم هذه الخطة من خلال الاهتمام بتطوير وتحسين مستوى الخدمات الترفيهية والسياحية للمصطافين، وفيما يلى موجز لعمليات التطوير لتحقيق هدف التخطيط السياحى بمحافظات القناة :

محافظة بورسعيد :

جارى تطوير السواحل القائمة أمام الكتلة العمرانية لبورسعيد وبور فؤاد، وفى الوقت ذاته تنمية بعض المواقع الشاطئية الجديدة غرب بورسعيد، ووضع الضوابط والحوافز الكفيلة بتنميتها لأغراض الاستثمار السياحي وليس الاستعمال السكنى، فضلاً عن تخصيص المواقع الشاطئية الحالية بعد تحديثها وتطويرها للمصطافين كما في المواقع الشاطئية الجديدة غرب بورسعيد وشرق بور فؤاد كمواقع سياحية متميزة في شكل قرى سياحية ذات سمات خاصة .

محافظة الإسماعيلية :

جارى التخطيط لتطوير المنطقة الواقعة غرب البحيرات والتي لم تستغل بعد، بالإضافة إلى شرق البحيرات الصالحة للتنمية مع مراعاة أن تأخذ المشروعات المستهدفة شرق البحيرات شكلا تجميعيا في صورة مجمعات سياحية كبيرة لتجنب تفتيت المساحات من ناحية ولسهولة تقديم الخدمات وتوفير البنية الأساسية من ناحية أخرى، هذا ويستهدف خلال الفترة من ٢٠١٧- ٢٠٢٧ استغلال الجزر الناتجة عن توسيع وتعميق قناة السويس فى كل من بحيرة التمساح والبحيرات المرة في إقامة قرى ومشروعات سياحية متميزة الرياضة اليخوت وغيرها من الرياضيات المائية تنشيط سياحة المؤتمرات وإقامة المهرجانات والدورات الرياضية المختلفة بالمحافظة، وتطوير السياحة التاريخية بالمحافظة .

محافظة السويس :

جارى تطوير العديد من القري والمنتجعات السياحية وإستحداث أنماط جديدة بالمحافظة ، بالإضافة إلى المخطط المقترح لقطاع العين السخنة السياحى والذى سيرد ذكره .

المرحلة الثانية (استخدام قاعدة البيانات التى أُنشئت لإستخراج الخرائط) :

ومن دراسة الوضع الراهن للمنطقة ومن خلال الملاءمة المكانية للتنمية السياحية، تمكن الطالب من تحديد الأراضي التي ترتفع صلاحيتها التنمية السياحية والثقافية والتراثية بصفة خاصة حول وداخل التجمعات العمرانية الحالية ، بينما تزداد صلاحية الأراضي لتنمية سياحة السفاري في معظم أنحاء النطاق الصحراوي الجبلى بالمنطقة ، وتتركز تلك المناطق كما بالشكل (٩١) بصفة خاصة على امتداد المدقات والطرق الفرعية في جنوب المنطقة خاصة بمحافظة السويس، ومنها إيجاد منافذ عامة للشاطئ بكل موقع بواجهة تتراوح مابين ٢٠٠إلى٥٠٠ متر وترك مسافة ٢٠٠ متر كحرم للشاطئ .

وتختلف صلاحية الأراضي للتنمية السياحية وفقاً لنوع السياحة ففي حالة السياحة التاريخية والأثرية والدينية والثقافية والترفيهية فإن العامل الرئيسي لترجيح موقع عن موقع آخر هو تقاربها من المعالم الموجودة بالمنطقة سواء كانت مناطق أثرية أو مزارات دينية أو معالم مهمة كالمتاحف والمحميات، أما السياحة الثقافية فترتبط ارتباطا وثيقا بتوافر المواقع التاريخية عبر مختلف العصور، وذلك مما يتميز به محافظات قناة السويس، ولايجب اغفال أهمية الاعتماد على السياحة البيئية لما تتميز بها المنطقة من محميات طبيعية مثل أشتوم الجميل والجبال والمرتفعات كعتاقة والجلالة.

وتتعدد أسس اختيار مواقع الملاءمة المكانية للتخطيط السياحي والتى تم بناءً عليها تصميم النموذج الخاص بالتخطيط السياحى المقترح كما سبق ومنها :

- اختيار مواقع ذات صفات متميزة تتوافر بهاعناصر الجذب الطبيعية الخاصة.
- مواقع ذات مقومات جذب سياحي بدرجة عالية تتوافر فيه الرؤية البصرية المميزة.
- مراعاة تأثير العوامل المناخية المختلفة التي تؤثر علي الموقع .
- توافر خدمات البنية الأساسية .
- إمكانية الوصول إلي المنطقة بسهولة.
- الحفاظ علي الطبيعة الطبوغرافية للموقع و الذي يستلزم المناطق بما يتلاءم مع طبيعتها الكنتورية بحيث تتراوح ميول النطاق الساحلي عن ٥-١٥درجات وألا يزيد ارتفاعها عن ٢٠ مترا عن سطح البحر.

مراعاة أن تقترب القرى والمنشأت السياحية المقترح تخطيطها من الحالية، وكذالك الحال من المواقع الأثرية حسب وزنها النسبي .

هذا ويمكن توضيح أهم الملامح التخطيطية المقترحة للتنمية السياحية بمحافظات قناة السويس بناء على نتائج الجدول (١) والشكل (٥) كما يلى :-

بلغت مساحة الأراضى الأكثر ملاءمة والصالحة لتخطيط مشروعات التنمية السياحية بما تشمله من قرى سياحية وفنادق وشاليهات للمصطافين والسياح بوجه عام والامتدادات التى تحتاجها المناطق الأثرية الحالية نحو ٢١٢.٧كم٢ بنسبة ٢١.١٪ من إجمالى المساحة الصالحة للتخطيط السياحي بمحافظات قناة السويس، ومن نتائج الملاءمة المكانية اتضح تركز المناطق الصالحة للتخطيط السياحى على طول ساحل خليج السويس وبمحاذة القري

السياحية الحالية وخاصة بمنطقة قري السخنة وبورتو السخنة والحجاز والشموسة على طول الساحل.

ويقترح إنشاء العديد من الشاليهات والقري السياحية والفنادق على شاطئ بحيرة التمساح وشمال البحيرات المرة وعلى طول الساحل الشمالي لمحافظات قناة السويس شمال وغرب محافظة بورسعيد، وبالتحديد على طول امتداد قرى الكروان وكنارى والفيرروز وبعض الشواطئ والبلاجات أيضا ، فضلا عن تطوير المناطق الأثرية الحالية وتوسعة نطاقتها ومدها بأجهزة عرض ومساحات لإستقبال السياح والزوار وتوافر عوامل الجذب المتعددة .

ويتضح مما سبق أن محافظات قناة السويس لديها إمكانيات سياحية متعددة، كما سبق ذكره في الفصل الثالث حيث تتميز بموقع جغرافي مهم وإشرافها على العديد من الممرات المائية الهامة مثل قناة السويس وخليج السويس والبحر المتوسط، وقربها من محافظة القاهرة والجيزة، فضلاً عن تميزها بتنوع مظاهر السطح واعتدال المناخ، إضافة إلى تنوع البيئات الطبيعية والزراعية والساحلية بما يدعم عوامل الجذب السياحي بالمنطقة، إلا أنها لم تحظ بنصيب كبير على خريطة مصر ومن دراسة الملاءمة المكانية وإمكانات المنطقة السياحية أمكن الوقوف على مجموعة من المعوقات والتي لاتزال تقف حائلا دون تقدم السياحة بمحافظات قناة السويس ، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلى:-

تطوير مراكز التنمية السياحية فى قطاع العين السخنة السياحى وفقا لاستراتيجية التنمية السياحية للدولة، والتى تنقسم إلى ستة مراكز سياحية كما هو مبين من الشكل (٦) وهي مركز المنطقة الأولى وشمال أبوالدرج و جنوب أبوالدرج و الحورى والجريفات وشمال الزعفرانة، وتبلغ مساحة القطاع الإجمالية نحو١٩٤.٧ كم٢، حيث تبلغ المساحة المخططة سياحياً ٢٣٪ من إجمالى مساحة القطاع، وتم تنفيذ ١٧.٧ % من مساحة القطاع والتى شملت خدمات البنية الأساسية وبعض المنشأت السياحية الأخرى، ومن المخطط أن

تبلغ عدد المشروعات السياحية الإستثمارية بحلول عام ٢٠٢٧ حوالى ١٢٤ مشروع سياحى بتكلفة إجمالية قدرها ١٤.٩ مليار جنيه[١]، ويستخلص مما سبق أن هناك محوران للتنمية السياحية المستقبلية وهما محور أبو درج الذى يقع بمنطقة رأس أبو الدرج والممتدة من الكيلو ٢٠ حتى الكيلو ٤٥ طريق السويس – الزعفرانة بطول ٢٥كم ويستهدف قيام مركز سياحي واحد وحوالى ٢٤ مشروعاً سياحياً، ومحور الزعفرانة الممتد من وادى قصيب وحتى الزعفرانة حيث من المخطط إنشاء ٦٧ مشروعاً سياحياً [٢] و٣٣ مشروع أخرى مقسمة على مراكز الجورى والجريفات.

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج ArcGis 10.1 اعتماداً على الهيئة العامة للتنمية السياحية (٢٠١٨/٦/١٠) : مرجع سبق ذكره .

شكل (٦) التخطيط المقترح للمراكز التنموية السياحية بقطاع العين السخنة

البصرية والرؤية الجمالية للشواطئ من قبل السائحين.

١) الهيئة العامة للتنمية السياحية (٢٠١٨/٦/١٠) : قطاع العين السخنة السياحى ، متاح في
http://www.tda.gov.eg/TdaRegions/EgyMap.aspx

٢) هاني ربيع نادى (٢٠١٦) / التغيرات البيئية على النطاق الساحلي الغربي لخليج السويس _ دراسة في جغرافية البيئة ، دكتوراة ، جامعة بنى سويف ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، ص ص ١١٩- ١٢٢ .

انخفاض الطاقة الفندقية وأنماطها ومستوى خدمتها وحجم الإقامة السياحية بمحافظات قناة السويس، حيث يقل وجود فنادق خمسة نجوم التي تلقى قبول السائح الأجنبي خاصة الأوربي، حيث لا يوجد سوى فندقين بمحافظة السويس أما الفنادق٤ نجوم فيبلغ عددها تسعة فنادق فقط، منها أربعة في محافظة السويس وتتوزع الخمسة الأخرى على محافظتي الإسماعيلية وبورسعيد بواقع ٣،٢ فندق على الترتيب وتزيد الفنادق المصنفة ٣ نجوم ونجمتين بواقع ٢٠،٨ فندق على الترتيب ، أما باقي الفنادق فهي غير مصنفة ويكاد يكون مستوى الخدمة بها متدنياً، وهذا لا يتوافق مع المظهر الجمالى الذى ينشره السائحين الوافدين إلى محافظات قناة السويس[١] .

انخفاض مستوى العمالة في الفنادق والشواطئ وغيرها من المزارات السياحية، يلاحظ أن أغلب العمالة تكون من حملة المؤهلات المتوسطة والجامعية غير المؤهلة سياحياً، كما تتسم العمالة بالموسم الصيفي فقط، على الرغم من وجود كليات ومعاهد ومدارس متخصصة بالسياحة والفنادق، مما يستلزم ضرورة تدريبهم واطلاعهم على افضل أساليب العمل السياحي .

التوجيه الخاطئ من المستثمرين نحو بناء الفنادق والقرى السياحية ، كما يركز المستثمرون على الجانب الغربي لبحيرة التمساح والبحيرات المرة وعلى نطاقات متفرقة من شاطئ البحر المتوسط، على الرغم من انتشار مساحات واسعة شرق القناة لم يتم استغلالها، مما يؤدى إلى ازدحام مساحات الشواطئ بالجانب الغربي مع ضآلة مساحاتها .

١) **مركز دعم واتخاذ القرار بالمحافظات الثلاث (٢٠١٦) :** الدليل الاحصائي السنوى لمحافظات السويس والاسماعيلية وبورسعيد ، قسم الاستثمارات ، صفحات متفرقة.

ويمكن تلخيص الحلول المقترحة لهذه المشكلات فيما يلي :

توفير الإمكانات للمراكز البحثية لتدريب العاملين بهذا المجال وإطلاعهم علي أحدث أساليب العمل السياحي حتى يتوازن تسويق المنتج السياحي المحلي مع المنتج السياحي العالمي، وذلك من خلال التوسع في إنشاء المدارس الفنية الفندقية، وكليات السياحة والفنادق لخلق كوادر، وقادة سياحيين متقنيين للغات العالمية لسهولة التعامل بالعمل السياحي، علاوة على تطوير أدوات التنشيط السياحي وذلك من خلال الاشتراكات في شبكات الإنترنت، والاستعانة بالشركات العالمية للتسويق السياحي .

ضرورة تنويع المنتج السياحي والنهوض بجودة الخدمة السياحية من خلال التركيز على إقامة المهرجانات المختلفة والدورات الرياضية، وتنشيط سياحة المؤتمرات، واستغلال بحيرة التمساح والبحيرات المرة لرياضة اليخوت وغيرها من الرياضيات المائية، من خلال تعزيز فعاليـــة السياحة كقطاع رائد تنموي في الاقتصاد القومي بوجه عام، وفى تنمية محافظة الإسماعيلية بوجـــه خاص، هذا فضلاً عن استغلال المقومات المتوفـــرة بمحافظة السويس وتوظيفها في تهيئـــة أنماط ومقاصد جديدة لاجتذاب شرائح متنوعة مـــن السياح مثل التركيز على التنمية السياحية بالساحل الغربي لخليج السويس اعتبارا من ساحل الشاطئ الرملي والشاطئ المرجاني حتى العين السخنة بإقامة مجموعة من القرى السياحية ومناطق مخيمات مكتملة الخدمات على امتداد الشاطئ مع توفير احتياجات المنطقة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الشواطئ من التلوث، ومع مراعاة الفصل بين مناطق التنمية الشاطئية ومواقع التنمية الصناعية لجذب السياحة الدولية للمنطقة الممتدة جنوب العين السخنة حتى الزعفرانة بطول حوالي ٧٥كم، وتشمل فنار أبو الدرج ووادي الدوم وهى مناطق ذات مقومات سياحية ممتازة حيث أن بها عدة خلجان وشواطئ جيدة وبعض الشعاب المرجانية .

الاهتمام بمستوي الخدمة في جميع المنشآت السياحية وهو أهم مكونات العرض السياحي المتاح الذي ينمي الحركة السياحية، وهذا العرض يتكون من عناصر أهمها خدمات الفنادق والاستراحات والمعلومات الإرشادية وخدمات البنية الأساسية، وخدمات المطاعم والمقاهي والكافتيريات والمخيمات

والشاليهات السياحية وخدمات الإنارة والتجميل وخدمات المتاحف ومكاتب الاستعلامات وتعدد المطارات والتسهيلات الخدمية[1]، ومن أهم المواقع المتميزة والتى تحتاج لتنميتها سياحياً منطقة شرق القناة وتطوير مدخل القناة والميناء لأنشطة سياحة اليخوت والقوارب الشراعية، ومحاولة الربط الإقليمي لحركة السياحة الدولية من منطقة البحر الأحمر وجنوب وشمال سيناء ومنطقة قناة السويس وبورسعيد، وكذلك تشجيع الرحلات الجماعية التي تغطى في برامجها زيارة بورسعيد، وضرورة التركيز في المدى القصير والمتوسط على الخدمة الفندقية ٤-٥ نجوم وتسهيل الإجراءات بالنسبة لأصحاب اليخوت السياحية مع إضافة أنشطة المراكز الدولية للمؤتمرات وتنشيط السياحة الرياضية وتطوير مطار الجميل لاستقبال الحركة الدولية وإبراز دور مدينة بورسعيد في اجتذاب الأنماط السياحية الأخرى، خاصة سياحة الآثار والمؤتمرات ورجال الأعمال والسياحة العلاجية.

استهداف إقامة المنتجعات السياحية المتكاملة في شكل سلسلة من القرى السياحية المزودة بكافة التسهيلات الإيوائية والترفيهية بمنطقة الساحل الشمالي الغربي للمنطقة وتطوير مدخل القناة بإنشاء رصيف لاستقبال البواخر السياحية وكذا تطوير الخدمة بالميناء، وإقامة مارينا لتشجيع سياحة اليخوت العالمية و الترويحية وربطها بمنطقة رأس مسلة ورأس سدر وتنمية السياحة التاريخية كمنطقة النقط الحصينة بخط بارليف، لذا كان الاتجاه إلى تنمية المنطقة بهدف استغلال الإمكانات الطبيعية للمكان والحفاظ عليه من التدهور البيئي وإيجاد أنماط سياحية جديدة تتناسب مع طبيعة المكان المراد تخطيطه وطبيعته حيث يمكن من خلال استغلال الطبيعة بالمنطقة في تنظيم رحلات السفاري والسياحة العلاجية والرحلات العلاجية .

(١) **محمد مدحت جابر(٢٠٠٤ م):** جغرافية السياحة والترويج ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، القاهرة، ص ٦٠.

النتائج والتوصيات :

أ- النتائج:

تم تصميم نماذج كارتوجرافية لمعرفة مدى ملائمة هذه الأراضي للتخطيط الإقليمى والذى هو محل الدراسة، وتمكن بالخروج ببعض النتائج التى تفيد المخطط وصانعى القرار حين الشروع فى عمل رؤية للتنمية الشاملة لمنطقة الدراسة حيث تم التوصل إلى مايلى :

بلغت مساحة المناطق الملائمة للتخطيط الزراعي ١٤٤٠.٤كم ، ٢مقسمة إلى ثلاثة أقسام بنسب بلغت ٣٤.٦%و ٤٢.٦ %و ٢٢.٨ %من اجمالى المساحة المكانية المقترحة للتخطيط الزراعي بمنطقة الدراسة .

- بلغت مساحة المناطق الملائمة للتخطيط الصناعى ٣.٩ألف كم ، ٢مقسمة على ثلاث درجات ملائمة مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة بنسب بلغت ٥٣%و ٣١.٨ %و ١٥.٢ %على الترتيب من اجمالى المساحة المكانية المقترحة للتخطيط الصناعى بمنطقة الدراسة .

- بلغت مساحة المناطق الملائمة للتخطيط السياحى ١٠٠٦.٨كم، ٢موزعة بنسب بلغت ٢١.١ %و ٣٥.٣ %و ٤٣.٦ %على الترتيب من اجمالى المساحة المكانية المقترحة للتخطيط السياحي بمنطقة الدراسة .

ب-التوصيات

- **المحور الأول : التخطيط الزراعى**

توصى الدراسة بضرورة التوسع الزراعي فى المساحات المستصلحة ، وخاصة فى المناطق ذات الملائمة المرتفعة والتى تبلغ مساحتها ٤٩٨.١كم ٢بنسبة بلغت ٣٤.٦%من إجمالى المناطق الصالحة للتخطيط الزراعي ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال :

- ضرورة استصلاح الأراضي الممتدة على أثار المناطق المستصلحة حاليا بشرق البحيرات بالسويس وشمال القنطرة شرق وجنوب منطقة مديرية الشباب جنوب مركز التل الكبير وعلى جوانب المنطقة المستصلحة بشرق

السويس، فضلا عن ضرورة التوسع الزراعي في مناطق شمال قري قسم الجنوب والمناصرة وجنوب سهل الطينة معتمدة على ترعة الاسماعيلية وترعة السلام في عمليات الري .

– ضرورة التوسع الزراعي في غرب البحيرات المرة وعلى الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة الدراسة ، ويقترح الطالب أيضا التوسع في النطاقات المستصلحة وخاصة في جنوب جنيفة معتمدة على ترعة السويس المتفرعة من ترعة الاسماعيلية وشمال أبوصوير وغرب القنطرة غرب على طول الحد الإداري لمحافظة الشرقية وبعض المساحات الموضحة بالشكل في شمال وجنوب مركز الاسماعيلية والتل الكبير وهذه النطاقات المقترحة قريبة جدا من المساحات المزروعة حاليا.

– ضرورة إنشاء العديد من مشروعات الاستزراع السمكي بمنطقة الدراسة على غرار ماتم إنشائها مؤخرا بمنطقة أحواض الترسيب شرق القناة على مساحة ٧٥٠٠فدان من المياه المالحة، والبدء في المرحلة الثانية من مشروع قناة السويس للاستزراع السمكي لاستكمال ٤٤٤٠حوض استزراع سمكي تزرع على الطبيعة الطينية للتربة وعلى مياه قناة السويس المالحة عالية الجودة.

– ضرو إنشاء العديد من محطات المعالجة للصرف الزراعي وغيره وتكون بالقرب من مصادر التلوث وإعادة إستخدامها، وفرض العقوبات على المصانع والمزارع التى تلقى بمخلفاتها فى الترع والبحيرات كما فى بحيرة المنزلة وبحيرة التمساح والبحيرات المرة .

– **المحور الثانى : التخطيط الصناعى**

توصى الدراسة بضرورة التوسع فى المشروعات الصناعية بأنواعها المختلفة فى المناطق ذات الملائمة المرتفعة والتى تبلغ مساحتها ٢٠٨٠.٥كم ٢بنسبة بلغت ٥٣%من إجمالى المناطق الصالحة للتخطيط الصناعي ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال :

– ضرورة إستكمال البنية الأساسية للمشروعات الصناعية الحالية وعلى رأسها مشروع وادى التكنولوجيا حتى يتم استكمال مراحله المستقبلية

والتى سوف تؤثر على مجال الصناعات التكنولوجيـــة والإلكترونية فى مصـــر، علاوة على تطوير منطقة شرق التفريعة الصناعية .

– ضرورة إنشاء منـــاطق للصـــناعات الخفيفـــة والحرفيـــة بـــــالقرب مـــن التجمعـــات العمرانيـــــة القائمة مثل المناطق الصناعية المقترحة بجنوب الحوض السمكي بالرسوة والتي توجد بـــالقرب مـــن المنطقة الصناعية والمنطقة الحرة الحالية، على أن تراعي هذه الصناعات الشـــــروط البيئية، في حين توجد الصـــناعات الثقيلـــة بـــالقرب مـــن مواقـــع التعـــدين والمنـــاجم والمحـــــاجر حســـب نـــوع الصناعة وكميات المـــــواد الخـــــام المســـــتخدمة كمـــا هـــو الحال في المناطق المقترحة في شـــمال وغرب عتاقة والجزء الجنوب الغربـــي من منطقة الدراسة،حتى يخف الضغط على المناطق الحاليـــــة، بشـــرط تـــوافر الإمتيازات والمرافق والإعفاءات الضريبة لتشجيع المستثمرين بالإتجاه إليهـــا ، فضلا عن موقعها المقترح .

– ضرورة تقديم التسهيلات للمستثمرين الجدد وتوفير خدمة الشباك الواحد لهـــم، وذلك حتى يتسنى لهـــم إنجاز طلباتهم في أسرع وقت ممكن، إضافة إلى منحهم بعض الامتيـــازات وإصـــدار العديـــد مـــن التشريعات التي تحفزهم على الاستثمار بمحافظات المنطقة، كما هو الحال فـــي المراكـــز الرئيســـية للتنميـــة كمشاريع شرق بورسعيد و وادى التكنولوجيا ومنطقة شمال غرب خليج السويس الاقتصـــادية، ومـــا يتبعها من توجيه التجمعات العمرانية الجديدة ناحيتها.

– المحور الثالث : التخطيط السياحى

توصى الدراسة بضرورة تـــوطين المشـــروعات الســـياحية كـــالقري والمنتجعات السياحية ، وخاصة فـــى المناطق ذات الملائمة المرتفعة والتـــى تبلغ مساحتها ٢١٢.٧كم ٢بنسبة بلغـــت ٢١.١%مـــن إجمـــــالى المنـــاطق الصالحة للتخطيط السياحي بالمنطقة ، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال :

– ضرورة تطوير السواحل القائمة حالياً أمام الكتلة العمرانية لبورسعيد وبور فؤاد، وفى الوقت ذاته تنمية بعض المواقع الشاطئية الجديدة غرب بورسعيد، على أن يراعى تنمية هذه المواقع بصورة متكاملة تشمل توفير متطلباتها من الخدمات والعمالة والإقامة، ووضع الضوابط والحوافز الكفيلة بتنميتها لأغراض الاستثمار السياحي وليس الاستعمال السكنى، فضلا عن تخصيص المواقع الشاطئية الحالية بعد تحديثها وتطويرها للمصطافين كما في المواقع الشاطئية الجديدة غرب بورسعيد وشرق بور فؤاد كمواقع سياحية متميزة في شكل قرى سياحية ذات سمات خاصة .

– تطوير مراكز التنمية السياحية فى قطاع العين السخنة السياحى وفقا لإستراتيجية التنمية السياحية للدولة، والذى ينقسم إلى ستة مراكز سياحية وهم مركز المنطقة الأولى وشمال أبوالدرج و جنوب أبوالدرج و الحورى والجريفات وشمال الزعفرانة، وتبلغ مساحة القطاع الإجمالية نحو ١٩٤.٧كم٢ ، حيث تبلغ المساحة المخططة سياحياً ٢٣ %من إجمالى مساحة القطاع، وتم تنفيذ١٧.٧ % من مساحة القطاع والتى شملت خدمات البنية الأساسية وبعض المنشأت السياحية الأخرى، ومن المخطط أن تبلغ عدد المشروعات السياحية الإستثمارية بحلول عام ٢٠٢٧حوالى ١٢٤مشروع سياحى بتكلفة إجمالية قدرها ١٤.٩مليار جنيه.

– ضروة أخذ المشروعات المستهدفة شرق البحيرات شكلا تجميعيا في صورة مجمعات سياحية كبيرة لتجنب تفتيت المساحات من ناحية ولسهولة تقديم الخدمات وتوفير البنية الأساسية من ناحية أخرى، هذا ويستهدف خلال الفترة من ٢٠٢٧ –٢٠١٧استغلال الجزر الناتجة عن توسيع وتعميق قناة السويس

فى كل من بحيرة التمساح والبحيرات المرة في إقامة قرى ومشروعات سياحية متميزة الرياضة اليخوت وغيرها من الرياضيات المائية تنشيط

سياحة المؤتمرات وإقامة المهرجانات والدورات الرياضية المختلفة بالمحافظة، وتطوير السياحة التاريخية بالمحافظة.

– ضرورة الترويج للمعطيات الطبيعية والبشرية بمنطقة الدراسة من خلال تكثيف الحملات الإعلانية عن المواقع السياحية والأثرية فضلا على التسهيلات السياحية كالقري والمنتجعات وإنشاء العديد من القري على طول ساحل خليج السويس .

المراجع :

١- أحمد رشاد موسى(١٩٧٥) : مشكلات التوطن الصناعي في الوطن العربي، مجلة المستقبل، العدد الأول، بيروت .

٢- أحمد عبد القوى أحمد عثمان (٢٠٠٨) : منطقة شمال غرب خليج السويس دراسة فى جغرافية الصناعة، دكتوراه، غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية الآداب.

٣- حسين كفافى (١٩٨٧) : رؤية عصرية للتنمية السياحية، القاهرة ، النهضة المصرية .

٤- السيد السيد الكركتلى (٢٠٠٥) : التنمية الزراعية فى الإسماعيلية (دراسة جغرافية) ماجستير ، جامعة الزقازيق ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا .

٥- الهيئة العامة اللتخطيط العمرانى (٢٠٠٨): المخطط الاستراتيجى العام والتفصيلي لمدينة بورسعيد، وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية.

٦- فؤاد محمد الصقار (١٩٩٤): التخطيط الإقليمي، الأسكندرية، منشأة دار المعارف .

٧- محمد خميس الزوكة (١٩٩٧) : التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الثالثة.

٨- محمد خميس الزوكة ومحمد إبراهيم رمضان (٢٠٠١) : دراسات في جغرافية الصناعة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية .

٩- محمد مدحت جابر(٢٠٠٤ م): جغرافية السياحة والترويج ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، القاهرة .

١٠- محمود يونس حمادة (٢٠٠٩) : التخطيط الإقتصادي ونمطه الإسلامي ، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية ، م ١٦ ، ع ٤ .

١١- مركز دعم واتخاذ القرار بالمحافظات الثلاث (٢٠١٦) : الدليل الاحصائي السنوى لمحافظات السويس والاسماعيلية وبورسعيد ، قسم الاستثمارات.

١٢- نور الدين هرمز(٢٠٠٦) / التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية مج (٢٨) ع٣ .

١٣- هاني ربيع نادى (٢٠١٦) / التغيرات البيئية على النطاق الساحلي الغربي لخليج السويس _دراسة في جغرافية البيئة ، دكتوراة ، جامعة بنى سويف ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا .